دور السياق في توجيه معنى الأداة

(إنّما) أنموذجا

The role of context on the meaning of particle
The case of "BUT"

طالب دكتوراه: هزلة صالح
إشراف : د. لزهر كرشو
مؤسسة الانتماء: قسم اللغة والأدب العربي -جامعة الشهيد حمَّة لخضر-الوادي(الجزائر)
مخبر الانتماء: علم النفس العصبي والمعرفي والاجتماعي
hezla-salah@univ-eloued.dz

تاريخ القبول: 2019/09/20 **تاريخ الإيداع: 2019/09/25**

ملخص:

يتناول البحث دور السياق في تحديد معاني الأدوات داخل الخطابات المختلفة، حيث إنّ الأداة الواحدة تتعدّد معانيها باختلاف السياق الذي ترد فيه. واتّخذ البحث من الأداة (إنّما) أنموذجا ليجيب عن التساؤل المطروح: هل معنى الحصر المستفاد من الأداة (إنّما) حاصل من الأداة بعينها، أو هو مستفاد من السياق الذي ترد فيه؟ وذلك من خلال عرض الآراء المختلفة للنحاة والبلاغيين والأصوليين في هذه المسألة.

الكلمات المفتاحية:

السياق، المعنى، الأداة، إنّما، الحصر.

الملخص بالإنجليزية:

The role of context on the meaning of particle

The case of "BUT"

The research treats the role of the context in determining the particles meaning within different discourses, note that the single word has a multiple meanings depending on the context.

The research presents the particle "but" as a model to answer the posed question: Is the restriction procedure meaning given by only the particle or it is comprehensible belonging to the context in other words

implicit ? all that throught the different views of grammarians, rhetoricians and the fundamentalists in this matter.

Keywords:
Context, Meaning, Particle, But, Restriction.

مقـــــدمة

النص ليس مجموعة من الكلمات مجتمعة كيفما اتفق، بل هو متوالية لسانية خاضعة لبناء منظم ومترابط تركيبيا ودلاليا.

والأدوات التي تعدّ قسما من أقسام الكلام، تعتبر من وسائل الربط اللغوية داخل النص حيث تصل بين العناصر المشكلة له، الأمر الذي يساهم في تحقيق الاتساق والانسجام فيه.

وبما أن الأصل في الأداة أن لا تستقل في دلالتها بمعنى واحد، بل الأصل فيها التنوع والاتساع، اجتهد المشتغلون ببحث دلالات حروف المعاني في الوصول إلى تلكم المعاني ورصدها، فتنوعت أراء المجتهدين بين التطابق والاتفاق، وبين التباين والاختلاف.

واختلافهم في تحديد معانى الأدوات تابع لاختلافهم في تفسير السياق وما يقتضيه من معان. لأن معنى الأداة يتحدد من خلال السياق بشقيه المقالي والمقامي، الذي يُراعى فيه موارد الخطاب و تركيب الألفاظ وطرق الاستعمال.

وتهدف هذه الدراسة للوقوف على مدى أثر السياق على استنباط المعاني، وتحديد الدلالات الأساس للأدوات.

ومن بين الأدوات التي اشتد الخلاف في تعيين دلالتها المركزية -بين الدارسين- ، الأداة "إنما". فدلالتها على الحصر، أهو متأت من الأداة نفسها، أو من خلال السياق الذي هو أحد مبادئ الانسجام النصي؟، وعليه جاءت هذه الدراسة لبيان انعكاس أثر السياق على تحديد معناها، ولتسليط الضوء على دور "إنما" في اتساق النص وانسجامه،

أولا- مفهوم السياق:

أ- لغة: جاء في معجم **مقاييس اللغة لابن فارس** (ت 395هـ) أنّ: "السين والواو والقاف أصل واحد وهو حدو الشيء. يقال ساقه يسوقه سوْقا، والسيقة: ما استيق من الدواب. ويقال سُقت إلى امرأتي صداقها، وأسقته. والسوْق مشتق من هذا، ولِمَا يُساق إليها من كل شيء، والجمع أسواق. والساق للإنسان وغيره والجمع سُوق، وإنّما سميت بذلك لأنّ الشيء ينساق عليها".[1]

أمّا **لسان العرب** فقد ورد فيه: "ساق الإبل وغيرها، يسوقها سوْقا وسياقا... وقد انساقت وتساوقت الإبل تساوقا إذا تتابعت، وكذلك تقاودت فهي متقاودة ومتساوقة.

وفي **حديث أمّ معبد**: فجاء زوجها يسوق أعنزا ما تساوق، أي ما تتابع. والمساوقة: المتابعة كأنّ بعضها يسوق بعضا.

وساق إليها الصداق والمَهْر سياقا وأساقه، وإن كان دراهم ودنانير، لأنّ الصداق عند العرب الإبل، وهي التي تُساق، فاستعمل ذلك في الدرهم والدينار وغيرهما... والسياق: المَهْر.

وساق بنفسه سياقا: نزع بها عند الموت. تقول رأيت فلانا يسوق سوْقا أي: ينزع نزعا عند الموت".[2]

وهذا يعني أنّ دلالة لفظ (**السياق**) في **المعاجم**، تدور حول معنى التتابع.

وأمّا إضافة **السياق** إلى الكلام، فهو من المجاز، كما ذكر **الزمخشري** (ت 538ه) في **أساس البلاغة**: "ومن المجاز: ... هو يسوق الحديث أحسن سياق، وإليك يُساق الحديث، وهذا الكلام مساقة إلى كذا، وجئتك بالحديث على سَوْقه:[أي] على سرْده"،[3] والسرد هو التوالي والتتابع.

فيكون معنى **السياق** إذا هو: "تتابع الكلمات في نسق معين".[4]

ب-اصطلاحا: لفظ (**السياق**) حاضر في تراثنا العربي، مستعمل في أعمال اللغويين والبلاغيين والمفسرين والأصوليين باستعمالات مختلفة و مفاهيم مغايرة، وقد استفاد منه علماؤنا في فهم وتفسير النصوص، إلاّ أنّه لم يحدد كمصطلح قائم بذاته، بدليل أنّه لم يوضع له تعريف ولم يذكر في معاجم المصطلحات عندهم.

وبالتتّبع والاستقراء نجد أنّ مفهوم السياق في كتب التراث لا يخرج في دلالته على واحد من المعاني التالية:[5]

1-السياق هو الغرض: أي مقصود المتكلم من إيراد الكلام، وهو الذي عَبّر عنه الأصوليون بالسوق أو السياق.

2- السياق هو الظروف والمواقف والأحداث التي ورد فيها النص أو نزل أو قيل بشأنه وأوضح ما عُبّر به عن هذا المفهوم، لفظا الحال والمقام.

3- أنّ السياق هو ما يعرف عندنا الآن بالسياق اللغوي الذي يشمل السابق واللاحق من الكلام داخل النصّ.

أمّا **مصطلح السياق في الدرس اللغوي الحديث**، فهو يعني: "المحيط اللغوي الذي تقع فيه الوحدة اللغوية، سواء أكانت كلمة أو جملة، في إطار العناصر اللغوية و غير اللغوية."[6]

ويرى **هاليداي** (Michael Halliday / 1925م - 2018م) بأنّه: "النص الآخر، أو النص المصاحب للنص الظاهر، وهو بمثابة الجسر الذي يربط التمثيل اللغوي ببيئته الخارجية".[7]

ومن خلال ما سبق يتّضح أنّ **السياق** نوعان:

أ-السياق اللغوي: وهو: "البيئة اللغوية التي تحيط بصوت، أو فونيم، أو مورفيم أو كلمة، أو عبارة، أو جملة".[8]

ب- السياق غير اللغوي: وهو: "السياق الذي جرى في إطاره التفاهم بين شخصين ويشمل زمن المحادثة ومكانها والعلاقة بين المتحادثين، والقيم المشتركة بينهما والكلام السابق للمحادثة".[9]

ومنه نخلص إلى أنّ **مصطلح السياق حديثا** يشمل نوعَيْ **السياق اللغوي** و **غير اللغوي** وهذا ما قامت عليه نظرية **فيرث** (John Rupert Firth / 1890م – 1960م) (**النظرية السياقية**)، والتي بات من خلالها المعنى يتناول من هذين الجانبين.

ثانيا- مفهوم الأداة:

أ- لغة: ورد في **القاموس المحيط**: "والأداة: الآلة. جمع أدوات".[10] أمّا في **لسان العرب** فقد جاء: "ألف الأداة واو، لأنّ جمعها أدوات، ولكل ذي حرفة أداة: وهي آلته التي تُقيم حرفته."[11]

ب- اصطلاحا: عرّفها **جلال الدين السيوطي** (ت 911ه) في **الإتقان** بـ: "الحروف وما شاكلها من الأسماء، والأفعال، والظروف"،[12] وقال **التهانوي** (ت 1191م) أنّ : "الأداة عند النحاة والمنطقيين هو الحرف المقابل للاسم والفعل".[13]

أمّا عند **المحدثين** فالأداة هي: "كلمة ذات وظيفة نحوية عادة، ويطلق عليها أيضا، اسم: كلمة وظيفية".[14]

من خلال التعاريف السالفة نجد بأنّ **التهانوي** (ت 1191م) حصر مفهوم الأداة في الحروف فقط بينما **السيوطي** (ت 911ه) وسّع من مفهومها لتشمل الاسم والفعل كذلك، وهو التعريف المماثل لما قال به **اللسانيّون المحدثون.**

ثالثا- الأداة والسياق:

يرى كثير من الباحثين أنّ **السياق** هو الذي يحدّد معنى الكلمة، "فالكلمة منعزلة ضرب من العبث فلا بدّ من سياق يبرز دلالتها، وهو ما اصطلحوا عليه بـ(**سياق الحال**)."[15] ولإبراز أهميّة **السياق** في توجيه معنى الكلمات قال **ستيفان أولمان** (Stephen Ullman / 1914م

– 1976م): "فالسياق وحده هو الذي يستطيع أن يبيّن لنا ما إذا كانت الكلمة (قريب) مثلا تعني قرابة الرَّحِم، أو القرب في المسافة".[16]

وسنختبر هذا الأثر - في هذه المعالجة البحثية - على أداة من الأدوات النحوية، وهي الأداة (إنّما) بعد أن نسوق مثالين توضيحيين، أوّلهما متعلّق بالسياق اللغوي، وآخرهما متعلّق بالسياق غير اللغوي.

المثال الأوّل-توجيه معنى الأداة بحسب السياق اللغوي:

إذا كان للحرف (أوْ) معان عدّة، كالتخيير، والإباحة، والتفصيل والشكّ، إلى غير ذلك ممّا هو معلوم ومبسوط في كتب النحو والأعاريب- مما يغني عن ذكر شواهده- ،فإنّ معنى(أوْ) في الخطابات المختلفة يتحدّد بحسب السياق الذي ترد فيه، وذلك بإمعان النظر فيها منتظمة مع ما قبلها(السباق) وما بعدها(اللحاق) داخل النص، وهذا هو بالضبط ما يُعرف بالسياق اللغوي.

المثال الآخر-توجيه معنى الأداة بحسب السياق غير اللغوي:

ذهب ابن هشام (ت 761 ه) إلى أنّ همزة الاستفهام في بيت جرير الذي يقول فيه:

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ المَطَايا * وَأَنْدَى العَالَمِينَ بُطُون راحِ**[17]

تفيد الاستنكار، بينما قال الموزّعي (ت 825 ه) صاحب كتاب **مصابيح المغاني** : " فإنّ معنى الهمزة في ذلك التقرير"،[18] مستندا على الحجّة التالية: وهي كون: "...المخاطَب بالمدح لا يُنكر ذلك في نفسه، ولم يتقدم ما يقتضي النفي لفضلهم حتى ينكره الشاعر ويبطله، وإنّما أراد التقرير وحملهم على الإقرار بما قاله لهم".[19]

فتأمّل هذا الترجيح القائم على السياق المقامي الذي اعتمده الموزعي (ت 825 ه)، ممّا يؤكد لك قوّة أثر المقام في توجيه المعنى.

وسنرى فضل توضيح لدور السياق وأهميته في توجيه المعنى، في معالجتنا للأداة (إنّما) فيما يلي:

رابعا- تفسير الحصر للأداة (إنّما) حسب السياق:

أ-الحصر لغة: قال **ابن فارس** (ت 395 ه) :" الحاء والصاد والراء أصل واحد وهو الحبس والمنع" .[20]

وقال **الفيروز آبادي** (ت 817 ه) : "الحصر كالضرب والنّصر : التضيّيق والحبس عن السفر وغيره كالإحصار وللبعير شدّه بالحصار"[21]. وقال **الزمخشري** (ت 538 ه) : في **قوله تعالى**: ﴿**وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيراً** ﴾، [22]"حصيرا [أي] محبسا، يقال للسجن محصرا وحصيرا "[23]، أي أنّ الحصر هو الحبس.

من خلال ما سبق يتّضح أنّ معاني الحصر تدور حول: الحبس، والمنع، والتضيّيق.

ب-الحصر اصطلاحا:

عرّفه الأصوليون والبلاغيون بتعريفات قريبة من المعنى اللغوي، ومن هذه التعريفات هو: " تخصيص شيء بشيء بوسيلة معينة"[24] كتخصيص المبتدأ بالخبر بطريق النفي، نحو **قوله تعالى:** ﴿ **وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلاَّ مَتَٰعُ ٱلْغُرُورِ** ﴾ [25]، وتخصيص الخبر بالمبتدأ مثل : (**ما رازق إلّا الله**).

وفي تعريف آخر:" يقال تخصيص أمر بآخر بطريق مخصوص، ويقال: " إثبات الحكم للمذكور ونفيه عمّا عداه".[26]

فهو مركب: جزؤه الإثباتي منطوق والسلبي مفهوم ؛ إذ يثبت نقيض حكم المنطوق للمسكوت عنه بإحدى أدوات الحصر ،[27] وسمي بالحصر ؛ لأنّ الحكم محصور فيه في شيء دون غيره .[28]

ج- الأداة (إنّما):

نتج عن اعتبار السياق في توجيه معاني الكلمات، الاختلاف في تفسير دلالة بعض الأدوات وحروف المعاني، ومن ذلك الخلاف الذي وقع بين العلماء (النحاة، والبلاغيين، والأصوليين) في مسألة إفادة (**إنّما**) الحصر، هل الحصر حاصل بالأداة ذاتها، أم هو مستفاد من سياق الكلام؟

حيث: " اشتهر في كلام المتأخّرين من أهل النحو أنّ (**إنّما**) للحصر، [بينما] قال الشيخ **أبو حيان** (ت 745 ه) : والذي تقرّر في علم النحو أنّ (**ما**) الداخلة على (**إنّ**) وأخواتها كافّة لها عن العمل، فإن فُهم حصر فمن سياق الكلام لا منها، ولو أفادت الحصر لأفادته أخواتها المكفوفة بـ(**ما**)"،[29] بل ذهب إلى أنّ : "جعل (**إنّ**) للإثبات و (**ما**) للنفي قول من لم يقرأ النحو ولا طالع قول أئمّته".[30]

ويعضد هذا الرأي قول **الموزّعي** (ت 825 ه): "ولا شكّ أنّ معاني الحروف والأفعال تستفاد من مقاصد الكلام وموارد الخطاب وتركيب الألفاظ".[31]

وقد انقسمت آراء العلماء تبعا لذلك إلى مذهبين:

1- المذهب الأول: (الذي يرى أنّ الحصر حاصل بالأداة (إنّما) ذاتها)

ومن أنصار هذا المذهب، **الزمخشري** (ت 538 ه)، **وابن مالك** (ت 672 ه)، وفريق من الأصوليين **كبهاءالدين السبكي** (ت 773 ه)، **والقرافي** (ت 684 ه)، وغيرهم... الذين زعموا أنّ (**إنّما**) تفيد الحصر حيثما وقعت، مستندين على مجموعة من الحجج.

ويمكن ردّ حجج هذا الفريق إلى وجهين:

<u>أوّلهما -الوجه اللفظي</u>: (اعتبار اللفظ)

بهذا الاعتبار زعموا **أنّ العرب أجرت على (إنّما) حكم النفي والاستثناء، أي حكم (ما) و(إلاّ)، ولهذا تمّ فصل الضمير بعدها**، كما في قول **الفرزدق**:[32]

أَنَا الذَائِدُ الحَامِي الذِّمارَ، وَإِنَّمَا * يُدافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي**

وهذا كقول الآخر:[33]

قَدْ عَلِمَتْ سَلْمَى وَجَارَتُهَا * مَا قَطَرَ الفَارِسَ إِلاَّ أَنَا**

قال **المرادي** (ت 749 ه) عن البيت الأوّل: "لمّا كان غرضه أن يحصر المدافِع لا المدافَع عنه فصل الضمير. ولو قال: "وإنّما أدافع عن أحسابهم" لأفهم غير المراد. فدلّ ذلك على أنّ العرب ضمّنت (**إنّما**) معنى (**ما**) و(**إلاّ**).[34]

ونفى **عبد القاهر الجرجاني** (ت 471 ه) اعتبار فصل الضمير في بيت **الفرزدق** للضرورة، لأنّه متمكّن أن يقول أدافع عن أحسابهم أنا ومثلي.[35]

<u>ثانيهما- الوجه المعنوي:</u> (اعتبار المعنى)

وفي هذا الوجه المعنوي، استندوا إلى عدّة أدلّة، من بينها:

أ)-أنّ (إنّ) للتأكيد و(ما) للتأكيد كذلك، فاجتمع تأكيدان فأفادا الحصر، أي: "أنّه لمّا كانت كلمة (إنّ) لتأكيد إثبات المسند للمسند إليه، ثم اتصلت بها (ما) الزائدة المؤكّدة، ناسب أن تُضمّن معنى الحصر لأنّ الحصر ليس إلاّ تأكيدا على تأكيد. فإنّ قولك: زيد جاء لا عمرو، لمن يردد المجيء الواقع بينهما، يفيد إثباته لزيد في الابتداء صريحا، وفي الآخر ضِمنا".[36]

وهذا الدليل قال به **علي بن عيسى الرَّبَعي** (ت 420 ه)، وهو من أكابر نحاة بغداد، ونقله **السكاكي** (ت 626 ه) الأصولي عنه.

ب)-أنّ (إنّ) للإثبات و(ما) للنفي، واستدلّ بهذا الإمام **فخر الدين الرازي** (ت 606 ه)، على أنّها **للحصر**، لأنّ (إنّ) لإثبات المذكور، و(ما) لنفي ما عداه.

وقال **المرادي** (ت 749 ه): "ذكر **القرافي** في (**شرح المحصول**) أنّ **أبا علي الفارسي** نقل في مسائله (**الشيرازيات**) أنّ (ما) في (**إنّما**) للنفي".[37]

ج)-الاستدلال بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ﴾،[38] **برفع (الميتةُ)، والمعنى: إنّ الذي حرّمه عليكم الميتة، وهي تفيد الحصر**، وكذلك بنصب (**الميتةَ**) في القراءة المتواترة، وهي بمعنى: ما حرّم عليكم إلاّ الميتة، تفيد الحصر أيضا، لأنّ الأصل استواء معنى القراءتين.[39]

د)- **واستدلّوا بنحو قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّمَا يَأْتِيكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾**،[40] **و قوله أيضا: ﴿قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي﴾**،[41] **فلا تحصل مطابقة الجواب في هذه الآيات إلاّ إذا كانت (إنّما) للحصر** ليكون معناها: لا آتيكم به، إنّما يأتي به الله، ولا أعلمها إنّما يعلمها الله.

وأمثال هذه الآيات كثير في كتاب الله، نحو: ﴿**قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ**﴾،[42] و ﴿**وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِم بِـَٔايَةٍ قَالُواْ لَوْلَا ٱجْتَبَيْتَهَآ قُلْ إِنَّمَآ أَتَّبِعُ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ مِن رَّبِّي**﴾،[43] ﴿**إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ**﴾،[44] و ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا بَشَرٌ﴾،[45] و ﴿**إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَىٰهَا**﴾،[46] فإنّ المعنى في هاته الآيات ونحوها، لا يستقيم إلاّ بالحصر.

هـ)-بناء على ما ذهب إليه **الزمخشري** (ت 538 هـ)، أنّ (**إنّ**) المكسورة و(**أنّ**) المفتوحة، كليهما إذا كُفّا بـ(**ما**) يفيدان الحصر، كقوله **تعالى**: ﴿ **قُلۡ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ** ﴾ [47].

[48] وسانده **البيضاوي** (ت 685 هـ) في تفسيره حيث ذهب أنّ (**إنّما**) في **قوله تعالى**: (**إنّما يوحى إليّ**) قصرت الحكم على الشيء (أي قصرت الوحي على الرسول)، و أنّ (**أنّما**) في **قوله تعالى**: (**أنّما إلهكم**)، قصرت الشيء على الحكم (أي قصرت الله على الوحدانية)، وفي اجتماعهما (**أنّما وإنّما**) أفادتا الدلالة على أنّ الوحي إلى **الرسول -صلى الله عليه وسلم**- مقصور على استئثار الله بالوحدانية.[49]

و)- إنّ **ابن عباس -رضي الله عنه-**، فَهم من **حديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم-**: "**إِنَّمَا الرِّبَا فِي النَّسِيئَة**"،[50] حصر الربا في النسيئة، حتى أنّه كان لا يُحرِّم إلاّ بيع الربا نسيئة، ويُحِل بيْع ربا الفضل، حتىّ سَمِع النصوص في خلاف ذلك، وهو عربيّ فصيح، فيكون فَهْمه للحصر من إنّما حجّة، وقِيس على ذلك جملة من الأحاديث منها، **قوله صلى الله عليه وسلم**: " **إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَات**"،[51] وقوله أيضا: "**إِنَّمَا الشُّفْعَةُ فِيمَا لَمْ يُقْسَمْ**"،[52] ففي هذه الأحاديث وغيرها لا معنى لـ (**إنّما**) إلاّ الحصر.

2- المذهب الثاني:(الذي يرى أنّ الحصر مستفاد من سياق الكلام، وليس من الأداة (إنّما))

ونَصَر هذا المذهب **أبو حيّان الأندلسي** (ت 745 هـ)، **والآمدي** (ت 631 هـ)، **وابن هشام** (ت 761 هـ)، **وابن عطيّة** (ت 542 هـ) **وابن فارس** (ت 395 هـ)، وغيرهم.

وقد دحض أصحاب هذا المذهب أدلّة المذهب الآخر بما يلي:

أمّا عن **بيت الفرزدق**، فـ (**ما**) فيه ليست كافّة، وإنّما القصر فيه مستفاد من تعريف الطرفين (**ما الموصولة**) ، و (**الضمير أنا**)، والمعنى إنّ الذي يدافع عن أحسابهم هو أنا أو مثلي. فيكون فصل الضمير عائدا لكونه خبرا، وليس لوقوعه بعد (**إنّما**).

وعلى فرض أنّ (**ما**) نافية، ففصل الضمير فيه ضرورة شعريّة، ولذا قال **أبو حيّان** (ت745 هـ) في توجيه هذا البيت: "لا يجوز فصل الضمير المحصور بـ(**إنّما**)، وإنّ الفصل في البيت الأوّل ضرورة."[53]

أ)-أمّا في ردّهم على من ادّعى أنّ (**إنّ**) للتأكيد و(**ما**) للتأكيد أيضا، قالوا لو كان اجتماع تأكيدين يفيد الحصر لأفاده نحو: (**إنّ زيدا لقائم**)، فرغم اجتماع (**إنّ**) المؤكّدة مع **لام التوكيد** في المثال المذكور فلا وجود للحصر.[54]

ب)- أمّا عن زعم الحصر بحجّة أنّ (**إنّ**) للإثبات و (**ما**) للنفي في (**إنّما**)، ردّه **ابن هشام** (ت 761 هـ) بقوله: "إنّ هذا البحث مبني على مقدمتين باطلتين بإجماع النحويين، إذ ليست **إنّ** للإثبات، وإنّما هي لتوكيد الكلام إثباتا كان مثل: "**إنّ زيدا قائم**"، أو نفيا مثل: "**إنّ**

زيدا ليس بقائم"، ومنه **قوله تعالى**: ﴿ **إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ ٱلنَّاسَ شَيۡـٔٗا** ﴾ [55]، [56] إذ **ما** ليست للنفي، بل هي بمنزلتها في أخواتها **ليتما، لعلّما ، لكنّما**.

و يعضد هذا التوجيه قول **أبو حيّان** (ت 745 ه): "و (**ما**) في (**إنّما**) وأخواتها لم تغيّر شيئا من مدلولها الذي كان قبل لحوق (**ما**) خلافا لمن ادّعى أنّها أفادت الحصر فيما دخلت عليه (**إنّما**) وجَعْل (**إنّ**) للإثبات و (**ما**) للنفي قول من لا يقرأ النحو ولا طالع قول أئمّته".[57] ذلك أنّ: "فيه إخراج (**ما**) النافية عمّا تستحقه، من وقوعها صدرا، ومنها أنّ فيه الجمع بين حرف نفي وحرف إثبات بلا فاصل، ومنها أنّه لو كانت نافية لجاز أنْ تعمل، فيقال: إنّما زيد قائما...ولا يحتاج في بيان فساد هذا القول، إلى ذلك".[58]

وأمّا استدلالهم بأنّ (**ما**) الداخلة على (**إنّ**) تفيد النفي، بناء على قول **لأبي علي الفارسي** (ت 377 ه) في **الشيرازيات**، فقد أنكره **ابن هشام** (ت 761ه) في **المغني** بقوله: "بعضهم ينسب القول بأنّها نافية للفارسي في كتاب الشيرازيات، ولم يقل ذلك الفارسي لا في الشيرازيات ولا في غيرها، ولا قالها نحوي غيره، وإنّما قال الفارسي في الشيرازيات: إنّ العرب عاملوا إنّما معاملة النفي و(**إلاّ**) في فصل الضمير كما في قول الفرزدق [السالف الذكر]".[59]

ج)- أمّا في الردّ عن الحصر المستفاد من استواء القراءتين في **قوله تعالى**: ﴿ **إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةَ** ﴾، قال **ابن عطيّة** (ت 542 ه) في توجيه قراءة النصب (**الميتةَ**): "إنّما هنا حاصرة"،[60] إشارة منه إلى أنّها لا تفيد وحدها الحصر إلاّ بضميمة **سياق الكلام**، أمّا في قراءة الرفع(**الميتةُ**)،تكون: "(**ما**) بمعنى الذي و(**إنّ**) عاملة"، فالميتة خبر (**إنّ**)، فالحصر مستفاد من صيغة العموم، فـ "لفظ (**الميتة**) عموم والمعنى مخصّص لأنّ الحوت والجراد لم يدخل قط في هذا العموم"[61]، و بهذا التوجيه نلاحظ أنّ الحصر من خلال القراءتين حاصل من السياق وصيغة العموم لا من الأداة.

د)- أمّا بالنسبة للآيتين: ﴿ **قُلۡ إِنَّمَا ٱلۡعِلۡمُ عِندَ ٱللَّهِ** ﴾ ، و ﴿ **قُلۡ إِنَّمَا عِلۡمُهَا عِندَ رَبِّي** ﴾ ، فإنّ الحصر مأخوذ من تعريف المبتدأ ، وليس من (إنّما)، أمّا في **قوله تعالى**: ﴿ **قَالَ إِنَّمَا يَأۡتِيكُم بِهِ ٱللَّهُ** ﴾ ، فإنّ الحصر مستفاد من السياق، إذ لا يتصور أنْ يأتي بالعذاب غير **الله سبحانه وتعالى**.

وقال **أبو حيّان** (ت 745 ه) في توجيه **قوله تعالى**: ﴿ **إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٞ** ﴾ ، و ﴿ قُلۡ إِنَّمَآ أَنَا بَشَرٞ ﴾ ، و ﴿ **إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخۡشَىٰهَا** ﴾ ، أنّ (**ما**) في (**إنّما**) صلة لها وتكفّها عن العمل، وليست مركّبة من (**ما**) النافية و(**إنّ**)، وتفيد الحصر على زعم المتأخّرين من النحويين وبعض أهل الأصول، فهذا: "قول ركيك فاسد صادر عن غير عارف بالنحو، والذي نذهب إليه أنّها لا تدلّ على الحصر بالوضع...وإذا فُهم حصر فإنّما يُفهم من **سياق الكلام**، لا أنّ إنّما دلّت عليه، وبهذا الذي قرّرناه يزول الإشكال الذي أوردوه في نحو **قوله تعالى**: ﴿ **إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٞ** ﴾ ، و ﴿ قُلۡ إِنَّمَآ أَنَا

بَشَرٌ ﴾ ، و ﴿ إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَنْ يَّخْشَيٰهَا ﴾ ، وإعمال إنّما قد زعم بعضهم أنّه مسموع من لسان العرب، والذي عليه أصحابنا أنّه غير مسموع".[62]

فبالتالي فصفوة القول عند **أبي حيّان** (ت 745 ه) أنّ الحصر تأتّى من **سياق الكلام** لا من الأداة إنّما.

ه)- أمّا ما ذهب إليه **الزمخشري** (ت 538 ه) في **قوله تعالى**: ﴿ **قُلِ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ** ﴾ ، من كون أنّ (**إنّ**) المكسورة و (**أنّ**) المفتوحة، كليهما إذا كُفّا بـ(**ما**) يفيدان الحصر، فقد ردّ عليه **أبو حيّان** في تفسيره، بأنّ (**ما**) مع (**إنّ**) كهي مع (**كأنّ**) و(**لعلّ**). فكما لا تفيد الحصر في التشبيه والترجّي، فكذا لا تفيده مع إنّ المكسورة. وأمّا جعله (**أنّما**) المفتوحة للحصر فشيء انفرد به، ولا يُعلم الخلاف إلاّ في المكسورة. ثمّ إنّ الحصر يقتضي أنّه لم يُوح إليه إلاّ التوحيد، وذلك لا يَصحّ الحصر فيه إذ قد أوحي إليه أشياء أخرى غير التوحيد.[63]

ونظرا لأهميّة **السياق** في توجيه معاني الآيات وتأويل النصوص، فقد أُجيبَ عن ما يلزم من انحصار الوحي في الوحدانية من خلال الآية السالفة بأنّه حصر مجازي باعتبار المقام.

ولذا قسم العلماء الحصر باعتبار المقام وحال المخاطب إلى ثلاثة أقسام:[64]

- **قصر إفراد**: ويخاطَب به من يعتقد الشركة نحو **قوله تعالى**: ﴿ **إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ** ﴾ حيث خوطب به من يعتقد اشتراك الله الأصنام في الألوهية.
- **قصر قلب**: يخاطَب به من يعتقد إثبات الحكم لغير من أثبته المتكلّم له نحو: "**إنّما جاء زيد**" خوطب به من يعتقد مجيء عمر مَثَلا لا زيد.
- **قصر تعيين**: يخاطَب من تساوى عنده الأمران، فلم يَحكم بإثبات الصفة لواحد بعينه ولا لواحد بإحدى الصفتين بعينها، نحو **قوله تعالى**: ﴿ **قُلِ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي** ﴾ حيث خوطب به من يتردّد في الحكم بين المقصور عليه وغيره، ولم يَحكم بإثبات علم الساعة لله أو لغيره.

ومن خلال هذا التقسيم يتّضح جليا أهميّة **السياق** ودوره في توجيه دلالات الألفاظ في الخطاب.

و)- إنّ الاستدلال بفهم **ابن عباس** –رضي الله عنه- **لحديث أسامة بن زيد** -رضي الله عنهما- على أساس حصر الربا في النسيئة فقط، ولم يحرم ربا الفضل، فهو راجع لعدم سماعه **لحديث أبي سعيد الخدري** -رضي الله عنه- : "**الدّينَارُ بِالدِّينَارِ، والدِّرْهَمُ بِالدِّرْهَمِ، مَثَلًا بِمَثَلٍ، فَمَنْ زَادَ أَوْ اسْتَزَادَ فَقَدْ أَرْبَى**"،[65] وحينما واجهه **أبو سعيد** -رضي الله عنه- بهذا الحديث لم يقو على الدفاع عن رأيه وقال بتحريم ربا الفضل، خاصّة إذا عُلم أنّ **حديث أبي سعيد الخدري** غير ثابت النَسْخ،[66] ولذا يُحتمل أنّ فَهْم **ابن عباس** -رضي الله عنه- للحصر مستفاد من الأداة

(**إنّما**) أو من غيرها، وبالتالي فالحديث الذي استدلّوا به لم يَعُد فيه دليل للحصر لأنّه متردّد بين احتمالين.

أمّا عن القائلين بالحصر بـ (**إنّما**) في قوله -صلى الله عليه وسلم-: " **إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَاتِ**" فرُدّ عليهم أنّ الحصر مستفاد من جهة أنّ الأعمال من صيغ العموم، فهي جمع مُحلّى باللام المفيد للاستغراق وهو مستلزم للقصر، لأنّ معناه كلّ عمل بنية، ولا عمل دون نية[67]. وكذلك في قوله -صلى الله عليه وسلم- أيضا: " **إِنَّمَا الشُّفْعَةُ فِيمَا لَمْ يُقْسَمْ**". فالحصر لم يتأتّ من الأداة (**إنّما**) بل من صيغ العموم الواردة في الأحاديث.

من خلال ما سبق فالراجح في المسألة هو أنّ الحصر بـ(**إنّما**) متأتّ من **السياق** لا من الأداة نفسها، وهو خلاصة ما ذهب إليه **ابن عطيّة** (ت 542 ه) من أنّ : " **إنّما** لفظ لا تفارقه المبالغة والتأكيد حيث ما وقع، ويصلُح مع ذلك للحصر، فإذا دخل في قصّة، وساعد معناها على الانحصار، صحّ ذلك وترتّب، **كقوله تعالى**: ﴿ **أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ** ﴾ ، وغير ذلك من الأمثلة، وإذا كانت القصّة لا تأتي للانحصار بقيت **إنّما** للمبالغة فقط، كقوله -صلى الله عليه وسلم-: "**إِنَّمَا الرِّبَا فِي النَّسِيئَة**" ."[68]

ولمعنى (**إنّما**) نكتة لطيفة مرتبطة بالمخاطب، ذكرها **الجرجاني** (ت 471 ه) حينما قال:

" اعلم أنّ موضوع **إنّما** على أن تجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا يدفع صحّته، أو لِما ينزّل هذه المنزلة.

تفسير ذلك أنّك تقول للرجل : " إنّما هو أخوك " و " إنّما هو صاحبك القديم " لا تقوله لمن يجهل ذلك ويدفع صحّته، ولكن لمن يعلمه ويقرّ به. إلاّ أنّك تريد أن تنبه للذي يجب عليه من حقّ الأخ، وحُرْمة الصاحب... فهذا مثال ما الخبرُ فيه خبرٌ بأمر يعلمُه المخاطب ولا ينكره بحال.

وأمّا مثال ما ينّزل هذه المنزلة، فكقوله :

إِنَّمَا مُصْعَبٌ شِهَابٌ مِن اللّـ***ـــهِ تَجَلَّتْ عَن وَجْهِهِ الظَّلْمَاءُ.[69]

ادّعى في كون الممدوح بهذه الصفة أنّه أمر ظاهر معلوم للجميع، على عادة الشعراء إذا مدحوا أن يدّعوا في الأوصاف التي يذكرون بها الممدوحين أنّها ثابتة لهم، وأنّهم قد شُهِروا بها، وأنّهم لم يصفوا إلاّ بالمعلوم الظاهر الذي لا يدفعه أحد."[70]

إنّ ما أشار إليه **الجرجاني** (ت 471 ه) يؤكد لنا قوّة اعتبار المخاطب في توجيه دلالة (**إنّما**) في الخطاب.

فالأداة لا معنى لها بمفردها، بل أنّ السياق هو الذي يكسبها معنى بعينه، ومن ثمّ يتّضح أنّ **للسياق** أثرا في توجيه المعاني وتحديد الدلالات داخل الخطاب، أي: "إنّ الكلمة الحقيقية هي الكلمة في السياق".[71]

وهذا القول يقودنا إلى ردّ فكرة: (أنّ الأصل في الأداة أنْ تدل على معنى واحد، وهو قول البصريّين، ذلك أنّ هذه الفكرة تقوم على النظر للأداة حال كونها لفظة منفردة منعزلة عن السياق.[72] ويعزّز هذا الرأي **فخر الدين قباوة** في معرض حديثه عن معنى الحرف بقوله: "وهذا يعني أنّ الحرف ليس له معنى معجمي، بل معنى تركيبي عام و[معان]أخر خاصّة، يحدّدها السياق الذي يضمّه"[73] ثم استطرد قائلا: "كذا يجب أن يدرك حرف المعنى ليتميّز بخصوصيّة ويتعيّن معالم مضامينه في سياقات متباينة"[74] وهذا ما ثبت لنا من خلال تناولنا للمعاني المستفادة من (**إنّما**) ضمن نصوص مختلفة وخطابات متباينة، حيث تفيد التأكيد والمبالغة، وهناك من رأى أنّها تفيد التحقير[75] في مثل قوله تعالى: ﴿ **قُلۡ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ** ﴾ ، وقد تفيد الحصر إذا ما ساعدها على ذلك المقام ومقاصد الكلام وأحوال المخاطَب وغير ذلك ممّا يدخل تحت **السياق** بشقّيه اللغوي وغير اللغوي.

وبالنظر إلى ما تقوم به الأداة "إنّما" من تحقيق للتماسك الدلالي –بحسب ما سبق تحليله-، إلى جانب وظيفتها التركيبية داخل النص التي تساعد على الربط بين أجزاء الكلام، يبرز دورها الكبير في اتساق النص وانسجامه.

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة تبيّن لنا جليا أنّ الأداة لا معنى لها بمفردها، ولا سبيل لنا إلى فهم معناها الخاص إلاّ بالنظر في التركيب الذي وردت فيه داخل الخطاب من جهة، وأن نحيط علما بظروف إنتاج هذا الخطاب ثانيا. أي أنّ تحديد الدلالة متوقّف على اعتبار السياق اللغوي وغير اللغوي جميعا.

وهذا ما جعل النص يُنظر إليه حاليا على أنّه: "منجز لغويّ ذو علاقات ترابطية فيما بين مكوناتها المتتابعة وذو غرض إبلاغي، وبينه وبين الموقف علاقة حضور متبادلة".[76] وهو دليل واضح على الأهميّة القصوى للسياق في تأويل الخطابات المختلفة.

الإحالات:

1- ابن فارس، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، 1979، ج3، ص117.

2- ابن منظور، لسان العرب، تصحيح: أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت،
ط3، 1999، ج6، ص 434 و 435.

3- الزمخشري، أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998، ج2، ص484.

4- عامر فائل محمد بلحاف، الأداة والسياق، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر العدد 13،تاريخ النشر: 2017/2/05، ص255.

5- ينظر: ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي، دلالة السياق، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1424هـ ص50 و 51.

6 - نفسه، ص 51.

7 - يوسف نور عوض، علم النص ونظرية الترجمة، دار الثقة، مكة المكرمة، ط1، 1410هـ، ص29.

8- محمد علي الخولي، معجم علم اللغة النظري، مكتبة لبنان، بيروت، 1982، ص 156.

9- نفسه، ص 259.

10 - ينظر: الفيروز آبادي، القاموس المحيط، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان

ط 8،2005، ص 1258.

11- ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص 100.

12- السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، من إصدارات وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد،ج2، ص 140.

13- محمد علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم: رفيق العجم، تح: علي دحروج، نقل: عبد الله الخالدي

ترجمة: جورج زيناتي، مكتبة لبنان، بيروت، 1996، ص 127.

14- محمد علي الخولي، معجم علم اللغة النظري، ص 203.

15- كمال بشر، دراسات في علم اللغة، دار المعارف، القاهرة، 1969، ص 153.

16- ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ترجمة وتقديم: كمال بشر، دار غريب، القاهرة، ط12، 1997، ص 71.

17- ينظر: حنا جميل حداد ، معجم شواهد النحو الشعرية، دار العلوم للطباعة، الرياض، ط1، 1984، الشاهد رقم: 527.

18- ابن نور الدين الموزعي، مصابيح المغاني، في حروف المعاني، تح: عائض بن نافع العمري، دار المنار، القاهرة، 1993، ص 75.

19 - نفسه، الصفحة نفسها.

20- ابن فارس، مقاييس اللغة، ج2، ص 72.

21 -الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ص 367.

22 - الإسراء: 8.

23- الزمخشري، الكشاف، تح: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج3، ص 608.

24- القزويني، تلخيص المفتاح، تقديم: ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 2001، ص 93.

25- الحديد: 20.

26- السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج 3، ص 149.

27- ينظر: أبو البقاء الكفوي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تح: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة

الرسالة، ص59.

28- ينظر: أبو علي حسين بن علي طلحة الرجراجي الشوشاني، رفع النقاب عن تنقيح الشهاب، تح: أحمد بن محمد السراج،
وعبد الرحمن بن عبد الله الجبرين، مكتبة الرشد، السعودية، مج 1، ص 524.
29- المرادي، جنى الداني في حروف المعاني، تح: فخرالدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 1992، ص 395.
30- أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: مصطفى أحمد النماس، مطبعة المدني، القاهرة، 1989 ج 1، ص 157.
31- ابن نور الدين الموزعي، مصابيح المغاني، في حروف المعاني، تح: عائض بن نافع العمري، دار المنار، القاهرة، 1993 ص 157.
32- ابن هشام، مغني اللبيب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة،ج1،ص 322.
33- نفسه، الصفحة نفسها.
34- المرادي، جنى الداني، ص 397.
35- ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص 342.
36- المرادي، جنى الداني، ص 397.
37- نفسه، ص 398.
38- البقرة: 173.
39- أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم، معجم القراءات القرآنية، مطبوعات جامعة الكويت، 1988، ط2، ج 1 ص 136.
40- هود: 33.
41- الأعراف: 187.
42- الأحزاب: 63.
43 -الأعراف: 203.
44-الرعد: 7.
45- الكهف: 110.
46- النازعات: 45.
47 - الأنبياء: 108
48 - المرادي، جنى الداني، ص416.
49- ينظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج3، ص 152، وينظر: الزمخشري، الكشاف، ج 3، ص 141.
50 - ابن حجر العسقلاني ، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار الريان للتراث، 1986، ج4، ح رقم: 2178، ص381.
51 - نفسه، ج1، رقم ح: 1، ص12.
52 - ينظر: ابن دقيق العيد، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، مطبعة السنة المحمدية، ج2، ص150.
53- ابن هشام، المغني، ج1، ص 322.
54- ينظر: السيوطي، الإتقان، ،ج3، ص 151.
55- يونس: 44.
56- ابن هشام، المغني، ج1، ص 322.
57- أبو حيان، ارتشاف الضرب، مج 2، ص 157.
58- ينظر: المرادي، جنى الداني، ص 398.

59- ابن هشام، المغني، ج1، ص 322.
60- ابن عطية، المحرر الوجيز، في تفسير الكتاب العزيز، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت ط1، 2001، ص 239.
61- نفسه، الصفحة نفسها.
62- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض وآخرون، دار الكتب العلمية، ط1
1993، ج1، ص 191.
63- نفسه، ج 6، ص 318.
64- ينظر: أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1986، ص450.
65 - فتح الباري شرح صحيح البخاري، (كتاب البيوع).
66 - ينظر: نفسه، ص 446.
67- الشوكاني، نيل الأوطار من أسرار منتقى الاخبار، تح: محمد صبحي بن حسن حلاق، دار ابن الجوزي، السعودية، 1428هـ، ج2، ص 14.
68- المرادي، جنى الداني، ص 396.
69 - عبيد الله بن قيس الرقيات، ديوانه، تحقيق وشرح: د. محمد يوسف نجم، دار صادر.
70 - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، اعتنى به: علي محمد زينو، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت-لبنان، ط1، 2005، ص ص 245 و 246.
71- كريم زكي حسام الدين، أصول تراثية في اللسانيات الحديثة، الرشاد للطباعة، القاهرة، ط3، 2001، ص 48.
72- عامر فائل محمد بلحاف، الأداة والسياق، ص 263.
73- فخر الدين قباوة، جذور التحليل النحوي في المدرسة القرآنية القديمة، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق 2007، ص 168.
74- نفسه، الصفحة نفسها.
75- ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تح: السيد احمد صقر، مطبعة الحلبي، القاهرة، 1977 ص 183.
76- ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي، دلالة السياق، ص 50.